



السياسة و التخطيط اللسني بين
التوطين و التدخل الأجنبي
(السودان أنموذجاً)

د. السارة محمد أحمد صديق
قسم اللغة الفرنسية – كلية التربية
جامعة الخرطوم

مجلة

كلية
التربية

جامعة
الخرطوم

العدد
الرابع
عشر

السنة
الحادية
عشر

سبتمبر
٢٠١٩



السياسة و التخطيط اللسنيّ بين التوطين و التدخل الأجنبيّ
(السودان أنموذجاً)

د. السارة محمد أحمد صديق

قسم اللغة الفرنسيّة – كليّة التربيّة

جامعة الخرطوم

مستخلص:

هذه الدراسة التاريخية الوصفية هدفها الأساس هو تعريف ماهية السياسة والتخطيط اللسني وتتبع تاريخهما في السودان كمحاولات متأرجحة بين التوطين والتدخل الأجنبي، اتبعت الورقة المنهج الوصفي الذي من خصائصه التحليل، وذلك بجمع المعلومات من مظانها وتحليلها بغية الوصول للنتائج والتوصيات..

وقد توصلت الدراسة الى أن رسم السياسة والتخطيط اللسني الوطني يتطلب من السلطات إتخاذ التدابير التالية:

- الإستمرار في تشجيع اللغة العربية كلغة موحدة لمعظم سكان السودان.
- منهجة التعريب قبل تطبيقه في النظام التعليمي.
- الإهتمام باللغات (اللهجات) المحلية بصورة رسمية وجادة.
- تفعيل دور المجلس القومي للتخطيط اللغوي.
- الحذر في التعامل مع المنظمات الأجنبية العاملة في مجال اللغات المحلية.
- الحذر في مد الباحثين الأجانب بمعلومات عن التركيبة اللسانية للسودان.
- رعاية البحث العلمي الوطني في مجال السياسة اللسانية السودانية.

Abstract

The main objective of this descriptive and historical study, is to identify the language policy and planning and to trace their history in Sudan as instable attempts between nationalism and foreign intervention. The study followed the descriptive method which characterized by analyzing the collected data , illustrates the finding so as to set up recommendations

The outcome of this study is that authorities should take these procedures to have a national language policy and planning:

- Promotion of Arabic as a language of Sudanese unity.
- Arabization should be well planned before introduction in educational institutions.
- Serious official promotion of Sudanese vernaculars.
- Strengthening the role of the national council of language planning.
- International organizations working on vernaculars, should be treated with caution.
- Information given to international researchers, in the field of language policy and planning, must be handled carefully.

- Sponsoring national scientific research in the field of national language policy and planning.

مقدمة

يتزامن تقدم كل أمة مع تقدم لغتها ووضعها بين لغات العالم فالأمم الأوفر حظاً من غيرها من حيث القدرات تمتلك تحت ظروف أكثر مواتاة لغات أكثر تقدماً من غيرها. وكما أن اللغة وسيلة للتواصل فهي كذلك وسيلة لقياس تقدّم الشعوب فهي المرآة التي تعكس العديد من مظاهر التغيّر والتحول في المجتمع رقياً أو انحطاطاً تحضراً كان أم تخلفاً ولهذا نصف بعض اللغات بأنها حيّة وأخرى ميّنة أو مهددة بالإنقراض تبعاً لوضع متحدثيها ففوة اللغة من قوة أهلها.

يقوم التخطيط اللسنيّ بحماية تركيبة اللسان من الداخل بالإهتمام بقاموسها ، نحوها وصرفها ، أصواتها...الخ. وتقوم السياسة اللسنيّة بحمايتها من الخارج بسنّ القوانين والنظم ومن هنا جاءت أهمية دراستهما.

هذه الدراسة محاولة للتعرفّ علي كيفية رسم السياسة اللسنيّة والتخطيط اللسني ومحاولة لمتابعة تاريخها في السودان متبعين في ذلك المنهج الوصفيّ التاريخي. في الجزء الأوّل من البحث سنحاول تعريف السياسة اللسنيّة وسنتحدث عن أنواعها وكيفية رسمها. ثم في الجزء الثاني نُعرّف التخطيط اللسنيّ . وقد خصّصنا الجزء الثالث لتاريخ السياسة اللسنيّة في السودان.

أولاً: ماهي السياسة اللسنيّة؟

مفهوم السياسة اللسنيّة مفهوم فضفاض يشمل أي نوع من الإجراءات التي تتخذها السلطة لتوجيه إستخدام لغة أو أكثر في مكان ما بهدف تنظيم هذا الإستخدام. ويعرّفها لويس جان كالفيه بأنها "مجمل الخيارات الواعيّة المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة و الحياة الإجتماعية و بالتحديد بين اللغة و الحياة في الوطن" (كالفيه ٢٠٠٨). أيضاً يدخل في مفهوم السياسة اللسنيّة كل مجهود متعمّد هادف للتأثير علي السلوك اللغويّ للأفراد من حيث إكتسابهم وتعلمهم للغة.

تاريخ السياسة اللسنيّة قديم فمثلاً عند المسلمين بدأ بتدوين القرآن فكان هذا التدوين تدخلاً عمديّاً هدف الي تقنين اللسان العربيّ وتوحيده وحكم بسيادة لسان القرآن علي كل الألسن واللهجات العربيّة الأخرى التي كانت متداولة قبل نزول القرآن كلّهجة تميم وأسد وبكر وتغلب وقبائل اليمن وغيرها.

١-١ مكونات السياسة اللسنيّة:

السياسة اللسنية مرتبطة بكثير من المفاهيم، فهي من جهة تشمل كل ما له علاقة بوضع اللغة المستهدفة إي بما يخص الإعتراف بها كلغة رسميّة او وطنيّة وإستخدامها في المجالات المختلفة (الإدارة العامة، التعليم، العمل..... الخ) وتشمل كل الحقوق الأساسيّة للمواطنين المتحدثين بها. ومن جهة أخرى تشمل كل العناصر المكوّنة للغة والضابطة لها فلكي نصل لوضع معيّن للغة ما يجب أن نطورها بهدف

أن تقوم بالوظائف المطلوبة منها و لذلك يعتبر البعض أن التخطيط اللغوي جزء من السياسة اللغوية ولكننا في هذا البحث فضلنا التميز بينهما ليسهل فهمهما.

٢-١ أنواع السياسات اللغوية:

تصنف السياسات اللغوية تبعاً لوجهات نظر مختلفة ولكن أهم تصنيف هو الذي يقسمها لقسمين

١. سياسات لسنية ذات طابع مشجع (Politique linguistique à caractère Incitatif)

٢. سياسات لسنية ذات طابع إلزامي (Politique linguistique à caractère contraignant) (Rousseau 2005.)

في الحالة الأولى يكون التركيز علي التنظيم الذاتي الطبيعي لممارسات وتصرفات المتحدثين للغة واضعاً في المقدمة كل الإجراءات الداعمة والمشجعة لإستخدام اللغة وكل التشريعات الخالية مما يعيق إستخدامها. في الحالة الثانية يتم اللجوء الي التشريعات التي تحد من استخدام لغة لمصلحة لغة أخرى مثال لذلك منع فرنسا لسكان بريتاني من استخدام لغتهم و إلزامهم باستخدام الفرنسية.

وهناك تصنيف آخر للسياسات اللسنية هو تصنيف (Jacques Leclerc)

[/http://www.axl.cefan.ulaval.ca](http://www.axl.cefan.ulaval.ca) الذي يقسم هذه السياسات الى تسع أنواع

وهي:

١/السياسة اللغوية الإحتوائيّة (Politique linguistique d'assimilation) وهي سياسة تستخدم وسائل كالتهجير والتمهيش الإجتماعي والإستبعاد بهدف القضاء علي الأقليّات وتذويب بعض المجموعات اللغويّة ورغم قسوتها تنجح مثل هذه السياسات كأداة لتوحيد الدول وتماسكها كما في الولايات المتحدة الأمريكيّة وفرنسا والمملكة المتحدة.

٢/السياسات اللسنيّة اللاتدخليّة (Politique linguistique de non-intervention): وهي سياسة اختارت طريق التساهل (laissez faire) وتجاهل المشاكل تاركة بذلك حل هذه المشاكل للتطور الطبيعيّ داخل المجتمع ومعظم دول العالم تتبع هذه السياسة.

٣/السياسة المغلبيّة للغة الرسميّة (Politique linguistique de valorisation de langue officielle): وهي سياسة أحاديّة اللغة (Unilinguisme) وهي سياسة داعمة لاستخدام لغة واحدة في كل المجالات.

٤/السياسات اللغويّة القطاعيّة (Politique linguistique sectorielle): وهي سياسة تقتصر علي مجال أو مجالين أو ثلاثة وتتخذ إجراءات تشريعيّة تهدف لإستخدام اللغة في هذه المجالات وهي تُستخدم كحل تدريجيّ لبعض المشاكل في

هذه المجالات مثال لذلك استخدام الإنجليز في الدراسات العلميّة في كثير من الجامعات العربيّة.

٥/السياسات اللغويّة ذات الطابع القانونيّ المراعي للفروقات (*Politique linguistique de statut juridique*):هي سياسة تنطلق من قاعدة أن الأغليّة لها كل الحقوق اللغويّة ولكن من جهة أخرى الأقلية لها أيضا حقوق لكن أقل. وأكثر ما يميّز هذه السياسة أنها تضمن التعايش السلمي وتضمن المساواة القانونيّة للمجتمع.

٦/السياسات المشجّعة لإزدواجيّة اللغة أو ثلاثيّة اللغة (*Politique linguistique de bilinguisme ou de trilinguisme*):وهي سياسة يُعترف بها في الدستور وقانونياً تساوي بين لغتين أو أكثر وهي تتيح للمواطن الخيار في استخدام لغة واحدة أو أكثر وتعتبر ذلك حقاً للمواطن وإلزاماً للدولة.

٧/السياسات الداعمة للتعددية اللغويّة (*Politique linguistique de multilinguisme stratégique*):وهي سياسة عمليّة تتبعها دولة أحاديّة اللغة الرسميّة بغرض تلبية بعض الحاجات الإعلاميّة والاجتماعيّة والسياسيّة وهي لحد كبير تشبه سياسة ازدواجيّة وثلاثيّة اللغة وهذا النوع في السياسات اللغويّة تتبناه الدول التي تجاورها دول متعددة اللغات.

٨/سياسة العولمة اللغويّة (*Politique d' internationalisation*)

(linguistique): وهي سياسة الدولة الواقعة تحت تأثير دولة مستعمرة سابقة، لها تأثير في السياسات اللغوية خارج حدودها الجغرافية.

٩/السياسات اللغوية الدمجية (Politique linguistique mixte): وهي السياسة المتبعة في معظم دول العالم وفيها نجد دمجاً لعدد من السياسات اللغوية.

٣-١ الأسس التي تقوم عليها السياسات اللسانية

١-٣-١ الأسس السياسية:

هناك عدد من الأسباب تبرر التدخل السياسي في السياسة اللسانية. فمثلاً من أجل حماية لغة من التهميش أو الانقراض بسبب وضع مميز للغة المستعمرة أو بسبب وضع اللغة في سوق العمل، تتدخل السياسة في رسم السياسة اللغوية. وكذلك تدخل السياسة لحل بعض مشاكل متحدثي اللغات المختلفة داخل الدولة وتضمن التفاهم الداخلي لكل المجموعات اللغوية وتهتم بالتفاهم العالمي و بالمراسيم الدولية.

١-٣-٢ الأسس القانونية:

التشريع اللغويّ يشمل كل النصوص القانونية والنظم والقوانين التي تقوم بتحديد الحقوق والواجبات والإلتزامات اللغوية المنظمة لاستخدام اللغات في القطاعات المختلفة في داخل أرض ما. وهذا التشريع ليس من اختصاصه التدخل

في اللغة نفسها ولكن في استخدامها. ومن أهم أهداف القانون اللغويّ هو تأصيل ووضع الأساس الذي يقوم عليه إختيار لغة دون الأخرى للاستخدام في بعض نواحي الحياة ويحدد ظروف الاستخدام ويحيي الأقليّات اللغويّة. وهناك نوعان من النصوص القانونيّة المنظّمة للاستخدام اللغويّ وهي: الدستور والقوانين الخاصة باللغات. (Quedraogo 2000).

٤-١ كيف يتم رسم السياسة اللسنيّة؟

تمر عمليّة رسم السياسة اللسنيّة بعدة خطوات أولها: يكون بتحليل الوضع فعليّة تطبيق السياسة اللسنيّة علي أرض الواقع مسألة لها تأثيرات معتبرة في المجتمع ولها فوائد مرجوة علي المدى البعيد لذلك لا تتم عبثاً بل يجب دراسة كل المعطيات والإستفادة من كل مصادر المعلومات الرسميّة و غير الرسميّة بغية توصيف ووضع السياسة اللسنيّة المثلي المناسبة للمجتمع المستهدف. ومن هذه المعلومات المطلوب توفرها معلومات عن اللغات الموجودة علي أرض الواقع. كذلك من المهم حصر هذه اللغات ووضع توصيف دقيق لوضعها الحالي ولتركيبتها وتحديد لأعداد مستخدميها ومدى إجادتهم لها. فمعرفة الوضع الديمغرافيّ اللغويّ يتيح لرسمي السياسات تحديد العلاقة بين اللغات ومعرفة اللغات المسيطرة واللغات المهمّشة.

أضف لذلك تحديد الحاجات المجتمعيّة للغات والطلب الاجتماعيّ لها يعدان من المعلومات المهمة في رسم السياسة اللغويّة. فالطلب المجتمعيّ بفضل السياسة

اللّسنيّة يتحول لطلب سياسيّ، فعندما تتخذ قرارات بخصوص وضع اللغات في داخل مؤسسات المجتمع والدوائر الحكوميّة وفي التبادل والتعاون الدولي وفي حل النزاعات الإجماعيّة يكون الطلب الاجتماعيّ قد تحول الى طلب سياسيّ.

كذلك من الأشياء التي يجب مراعاتها في رسم السياسة اللّسنيّة سوق العمل المحليّ والعالميّ. فرصد التوجهات والقوي الموجودة علي الساحة ورصد ما هو موجود عمليّة مهمة لتحديد سوق العمل. فوضع قائمة للمؤسسات التي تستخدم اللغة، للخبراء، للمستخدمين والوسائل المتاحة التي يمكن أن تتوفر لتطبيق السياسة اللغويّة أمر مهم لتحديد ما تم فعله وما يجب أن يتم. (Gadelii 1999).

ثانياً: ما هو التخطيط اللّسنيّ؟

مفهوم التخطيط اللّسنيّ مفهوم نشأ في صياغ التطور العالميّ الذي فرض ضرورة الأخذ في الاعتبار التطور اللغويّ والثقافيّ في التخطيط العام فالصبغة الثقافيّة للتطور مرتبطة بالدور الذي يمكن ان تلعبه اللغة في صناعة ونقل المعارف والعلوم التي هي القاعدة التي يقوم عليها التطور الاجتماعيّ والاقتصاديّ للمجموعات اللغويّة. بصورة عامة يمكن أن نقول أن التخطيط اللغويّ هو تطبيق للسياسة اللغويّة.

التخطيط اللغويّ هو عمليّة وضع قواعد لغة ما لجعلها أداة جيّدة للقيام بالوظائف المنوطة بها في إطار السياسة اللغويّة العامّة إذن هو الإجراءات العمليّة

المؤدية لتطبيق السياسة اللغوية. والتخطيط اللغوي ليس مهمة الحكومات فقط بل تدخل في صناعته المجموعات اللغوية والمنظمات ولذا يتطلب المعرفة التامة بالوضع اللغوي للبلد المعني والمعرفة بالمشاكل التي يستوجب حلها.

١-٢ مراحل التخطيط اللسني وعملية رسم الخطة العامة تتم علي مراحل هي:

١. معرفة دقيقة للوضع الاجتماعي اللغوي الذي ستبدأ منه الخطة.
٢. ما تم الوصول اليه في توصيف اللغة.
٣. تحديد الطلب الاجتماعي والسياسي للغة وتحديد الحاجات.
٤. تحديد الوضع المرجو وخطة العمل.
٥. تقييم وتقويم التنفيذ.

سابعاً: التخطيط المعني باللغة نفسها:

وهذا النوع من التخطيط يشمل عدداً من أوجه اللغة ففي المقام الأول يدخل في توصيف اللغة وضبط قواعدها وقاموسها وأصواتها وكتابتها الأمر الذي يخص اللسنيين. ويدخل أيضاً في هذا المجال محاولة تحويل اللغة الشفهية المكتوبة ووضع أسس كتابتها. ويشمل هذا النوع من التخطيط توسيع قاموس اللغة لتصبح أكثر قدرة علي توصيل المعلومات.

٢-٢ أهداف التخطيط اللسني:

كما قلنا سابقاً الهدف من التخطيط اللسنيّ هو تنفيذ السياسة اللسنيّة وذلك بالتدخل لتعديل وضع اللغة أو التدخل بهدف تعديل اللغة نفسها.

ففي الحالة الأولى تكون أشكال التدخل هي:

١. الاعتراف باللغة.
٢. تبني السياسة اللغويّة الداعمة للتنوع اللغويّ.
٣. تحديد أولويّة استخدام لغة أو ترتيب اللغات في شكل هرميّ.
٤. حماية اللغات المهددة والأقليّات اللسنيّة.
٥. تنظيم استخدام اللغات الرسميّة في المنظمات العالميّة.

أما أشكال التدخل في الحالة الثانيّة فهي:

١. إصلاح اللغة.
٢. ضبط اللغة.
٣. عصرنة القاموس.
٤. ضبط المصطلحات المستخدمة في المنظمات الدوليّة.
٥. تبسيط الأسلوب المستخدم في المكاتبات الرسميّة.

ثالثاً: تاريخ السياسة والتخطيط اللسنيّ في السودان:

تاريخ السياسة اللسنيّة في السودان مرّ بأربع مراحل: المرحلة الإستعماريّة (مرحلة

التدخل الاجنبي الأول)، مرحلة ما بعد الإستقلال (مرحلة محاولة التوطين الأولى)، مرحلة سياسة التعريب (مرحلة المحاولة الثانية للتوطين) ثم مرحلة ما بعد التعريب (مرحلة بؤادر التدخل الأجنبي الثاني).

١-٣ التدخل الأجنبي الأول:

وهي الفترة التي تبدأ بتوقيع اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩م بين بريطانيا ومصر للإدارة الثنائية للسودان، وكانت بريطانيا هي سيدة الموقف في رسم السياسة اللسنية في السودان. ففي بداية الحكم الثنائي لم تكن هناك لغة رسمية للبلاد وكانت السياسة اللسنية اللاتدخلية هي المتبعة في بداية الحكم وخاصة في مجال التعليم. فالسياسات التعليمية كانت في يد القطاع الخاص والبعثات التبشيرية والتطوعية. فقد إختارت بريطانيا في ذلك الوقت عدم التدخل منتظرة ما يمكن أن يحدث.

كان اللورد كرومر متخوفاً من نوايا البعثات التبشيرية فأطلق يدها في الجنوب أما في الشمال فقد إستفاد من خبرته في مصر فخوفاً من التعصب الديني سمح بالتعليم الديني وإستخدام اللغة العربية في التعليم الأولي. وتدخلت الإدارة البريطانية في نشاط البعثات التبشيرية بتحديد حدود مناطق نفوذ كل بعثة وتركزت لها إختيار نوع التعليم الذي تقدّمه حسب إمكانياتها. فكانت لغة التعليم في مدارس البعثات في الجنوب هي الإنجليزية واللغات المحلية.

بعد الحرب العالمية الأولى تبنت الحكومة البريطانية ما يسمى بسياسة الجنوب بهدف فصل الجنوب من الشمال. ولقد كان لهذه السياسة أثر كبير علي السياسة اللسانية في السودان.(بشير ١٩٨٣). مرت هذه السياسة علي مرحلتين هما:

١-١-٣ مؤتمر الرجاف اللغوي ١٩٢٨:

وهو أهم إجراء قامت به الحكومة البريطانية بفصل الجنوب دينياً وثقافياً وسياسياً من الشمال. وهذا المؤتمر تم تمويله من المستعمر وحضرته كثير من البعثات التبشيرية وممثلون للكنغو وأوغندا والمعهد العالمي للغات الأفريقية وكانت أهدافه هي:

١. تصنيف اللغات المتحدثة في الجنوب.
٢. إختيار لغات للتعليم وللمجالات الأخرى.
٣. وضع أسس لكتابة هذه اللغات.
٤. وضع أسس لعمل كتب منهجية للمدارس بهذه اللغات.

وكانت توصيات هذا المؤتمر هي:

١. إستخدام لغات الدينكا، الباري، النوير، الشلك، اللوتوكا، مادي واشولي كلغات للتعليم.
٢. إستخدام اللغة العربية المكتوبة بالخط الروماني في بعض المناطق التي لا توجد فيها لغات صالحة للاستخدام في التعليم (حسب وجهة نظر

المشاركين في المؤتمر). فكان هذا المؤتمر النواة الأولى للسياسة اللسانية في السودان. لكن توصيات هذا المؤتمر واجهت عدة مشاكل منها:

١. أن مناطق القبائل التي تم إختيار لغتها لم تكن محدّدة لذلك إضطرت الحكومة لإرجاع عدد من المهاجرين لموطنهم الأصليّ.
٢. أعداد المعلّمين المجيدين لهذه اللغات لم تكن كافية.
٣. صعوبة تطوير نظام الكتابة لهذه اللغات مما إضطركل بعثة لوضع نظام كتابة مختلف لنفس اللغة. ثم تعيين "توكر" كمستشار للجنة وضع الكتب المنهجية فإختار أن تكون لغة التعليم للسنين الاوائل هي إحدى اللغات المختارة ثم تصبح الإنجليزيّة هي لغة التعليم في السنة الثالثة وبذلك هجر مواطني الجنوب "عربي جوبا" كلغة للتفاهم.

٢-١-٣ سياسة الأرض الخاليّة من السكان:

هذه السياسة هي الإجراء الثاني الذي إتبعته بريطانيا لفصل الشمال من الجنوب ولمنع إنتشار الإسلام واللغة العربيّة في الجنوب فبسياسة الأرض الخالية الفاصلة بين القبائل العربيّة المسلمة والقبائل الجنوبيّة نجحت بريطانيا في هذا الفصل. (Abdel hay 2007).

٣-١-٣ سياسة الأرض المغلقة:

وهذا الإجراء كان اجراءً صريحاً ،الهدف منه إستبعاد المصريين والشماليين

المسلمين من الجنوب بهدف حماية الجنوب من تأثير اللغة والثقافة العربيّة. وكانت هذه السياسة هي أول سياسة لسنّية ثقافيّة ذات طابع إلزاميّ قانونيّ تم تطبيقها في السودان.

منذ عام ١٩٤٦م إنتهت سياسة الأرض المغلقة وتبع ذلك هجرة كبيرة لكثير من تجار الشمال للجنوب وتم إنشاء عدد من الجوامع والكنائس وبدأت العلاقة بين الشمال والجنوب تعود لوضعها الطبيعيّ لما قبل الحكم الثنائي ومثلت هذه الفترة تفاعل ديني وثقافيّ ولغويّ حقيقي بين الشمال والجنوب. (بشير ١٩٨٣).

في عام ١٩٤٩م جعلت الجمعية التشريعيّة من اللغة العربيّة لغة رسميّة لكل البلاد. وتنفيذاً لهذا القرار أقام عدد من المسؤولين الشماليين مدارس مسائيّة لتدريس اللغة العربيّة. لكن هذا القرار وجد بعض الرفض في الجنوب ونتيجة لهذا أصبح هناك نظامان للتعليم: نظام شماليّ يتخذ العربيّة لغة تعليم في السنين الأولى للتمدرس، ونظام جنوبيّ يدرس باللغات المحليّة في السنين الأولى ثم يدرس بالانجليزيّة في السنة الثالثة. وقد اعترضت النخبة الجنوبيّة علي هذا القرار نسبة لأنّ الانجليزيّة أصبحت لغة التواصل الأولى بالنسبة لها، لكن إعتراضها لم يجد صدي لدى الحكومة البريطانيّة التي كانت قد بدأت للإعداد لإستقلال السودان بشقيه الشمالي والجنوبيّ. (Khalid 2003).

٢-٣ محاولة التوطين الأولى:

من الفترة من ١٩٤٨م الي ١٩٥٠م حدثت تغيّرات كثيرة في السياسة التربويّة السودانيّة وأهم تغيّر في ١٩٥٠م حين أصبحت اللغة العربيّة مادة أكاديميّة في كل المدارس وكان الهدف أن تصبح لغة التعليم وتبع ذلك قرار بموجبه أصبحت كل الإرساليّات منذ ١٩٥٧م تحت إشراف الحكومة. في ٢٦ مارس ١٩٥١م كُنت لجنة دستوريّة مهمتها تقديم النصّ للحاكم العام بخصوص كيفيّة حكم جنوب السودان. ثم قام مؤتمر المائدة المستديرة الذي أوصي بأن يختار مواطنو الجنوب الفدراليّة أو الوحدة أو الانفصال. وقد رفض الشماليّون الفدراليّة. ولم تكن نتائج المؤتمر حاسمة ومنذ ذلك الحين بدأ عدم الإستقرار والتمرد في الجنوب.

في ١٩٥٦م تمت صياغة الدستور المؤقت الذي كان فيه تجاهل واضح لمطالب الجنوبيّين ولذلك قرروا الانسحاب من الجمعية العامة. وقام الشماليّون بوضع دستورهم الذي أعلن الإسلام ديناً للدولة واللغة العربيّة اللغة الوطنيّة. وقد كان الهُثم الأول للشماليّين هو توحيد البلاد فأختاروا السياسة اللسنيّة الإحتوائيّة الداعمة لنشر اللغة العربيّة والثقافة الاسلاميّة وكان ذلك سبباً لأن يري الجنوبيّون في هذه السياسة إستعماراً عربيّاً إسلاميّاً حل محل الإستعمار البريطانيّ.

وعلي ضوء هذه السياسة اللسنيّة التي قضت بتوطين التعليم في ١٩٥٦م واستبُعدت الإرساليّات في ١٩٦٤م. وكانت سياسة السودان هذه بالنسبة لجنوب السودان هي إنكار لحقه في إختيار نوع التعليم المناسب له. ونتيجة لهذه السياسة فقد تراجع الإهتمام باللغات المحليّة الجنوبيّة. ولتيسير تعلّم اللغة العربيّة في

الجنوب أوكلت مهمة إعداد مناهج خاصة للجنوب لعدد من العلماء منهم بروفيسور عبدالله الطيّب وبوسف الخليفة ابوبكر و خليل عساكر. وحتى المسيحيّة أصبحت تدرس بالعربيّة. وفي عام ١٩٧٢م جلس كل أبناء الجنوب لإمتحان الشهادة الإبتدائيّة باللغة العربيّة.

وفي عام ١٩٧٤م قامت أول جمعيّة إقليمية في الجنوب بقلب نظام التعليم رأساً علي عقب وأعادت أمر التعليم لحالة فترة الإستعمار. فعقد مؤتمر التعليم وأوصي وزير التعليم الإقليميّ بالأخذ في الإعتبار بالجانب التربويّ في قضية اللغة بعيداً عن تأثير سياسة التعريب فأنشأ معهد إقليمياً لتدريب الأساتذة علي إستخدام اللغات المحليّة في التعليم. وتم تصنيف اللغات الي مجموعتين. المجموعة الأولى تضم الباري، الدينكا، النوير، لوتوكا، مورو، نودوقو وكرتيز. والمجموعة الثانية تشمل ديدنقا، فورج، جولو، كاليكو، مونداري، مورل، نوبوسا، اشولي، جربلي، ماد، كاكوا.

المجموعة الأولى تعتبر لغات تعليم في الثلاث سنوات الأولى للتمدرس. والمجموعة الثانية تعتبر لغات الهدف منها محو الأميّة. علي أن تبقي كل من العربيّة والإنجليزيّة مواداً تدرس ضمن بقية المواد. ومن السنة الرابعة حتي السادسة تكون اللغة العربيّة هي لغة التعليم وتظل الإنجليزيّة مادة تدرس في البرنامج وتستبعد اللغات المحليّة. أما في المرحلة الثانويّة فتكون اللغة الإنجليزيّة هي لغة التعليم والعربيّة تدرس كمادة من ضمن المواد. وقد كانت هذه السياسة رد فعل للتناقض

الواضح بين قانون الحكم المحليّ القاضي بأن اللغة الإنجليزيّة هي لغة الجنوب ودستور ١٩٧٣م الذي ينص علي أن العربيّة هي اللغة الرسميّة للبلاد. فكانت سياسة يتضح فيها تجاوز دستوريّ من قبل الجنوب وتبدو فيها ملامح خلاف واضح بين حكومة الجنوب والحكومة المركزيّة. ومن الواضح أن سياسة التفرقة البريطانيّة ما زال أثرها مستمرّاً ونتيجة لذلك بدأت مشكلة الهويّة تظهر في الجنوب فقد رفضت النخبة الجنوبيّة اللغة العربيّة كاغة رسميّة رغم أن معظم الجنوبيين يستخدمونها في حياتهم اليوميّة وكان سبب هذا الرفض خوفها من البعد عن الثقافة الإفريقيّة التي تجد نفسها فيها أكثر.

تلى ذلك قوانين سبتمبر ١٩٨٣م وزاد شعور الجنوب باستحالة التعايش السلميّ وزادت الهوة الثقافيّة بين شطري السودان. أعقبت ذلك انتفاضة أبريل ١٩٨٥م التي أعادت الديمقراطية للسودان ولكنها لم تستمر طويلاً ولم يكن لها أثر في السياسة اللسنيّة في السودان.

٣-٣ محاولة التوطين الثانية:

جاءت ثورة الانقاذ في ١٩٨٩م ولم تكتف بفرض سياسة التعريب التي تتبناها النخبة الشماليّة منذ الإستقلال بل وشرعت في تنفيذها لتشمل حتي التعليم العالي مثيرة بذلك جدلاً كبيراً في الأسس القائمة عليها وتوقيتها والإستعداد لها وبموجب هذه السياسة اللسنيّة ذات الطابع الإلزامي أصبحت اللغة العربيّة هي لغة التعليم العام والعالي الرسميّة.

في عام ١٩٩٧ صدر قرار بتبعية المجلس القومي للتخطيط اللغوي مباشرة إلى وزارة التربية والتعليم ولكن لم يكن له دور يذكر. (علي ٢٠٠٢).

استمرت الحرب في الجنوب وتحت ضغط إفريقي وعالمي عقدت مفاوضات في أبوجا لحل النزاع بين حكومة الخرطوم وحركة تحرير السودان بوساطة من الإيقاد وفشلت المفاوضات وعقبها مفاوضات مشاكوس والتي تم بموجبها توقيع بروتوكول مشاكوس في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢م الذي أكد علي أن دولة السودان دولة واحدة متحدة ووافقت كل أحزاب الشمال علي إعطاء الجنوب حق تقرير المصير. وقد احتوت بروتوكولات تقسيم السلطة علي تحديد للسياسة اللسانية لتصبح سياسة لسانية تعددية وبذلك أصبحت كل من العربية والانجليزية لغات رسمية. وقد جاء أيضا في بنودها أن لغات الأقليات هي لغات معتبرة وعلي الدولة تشجيعها واحترامها. ولكن للأسف هذا التشجيع لم يطبق علي أرض الواقع وقد كان في ذلك الإهمال ثغرة للتدخل الأجنبي. فكما تقول كاترين ميلر إن ترك أمر الدفاع عن اللغات المحلية لبعض الجمعيات المحلية المفلسة وبعض الأفراد يترك المجال لحلول أكثر عملية وأكثر إبداعاً (Miller - ٢٠٠٧) وفي ذلك إشارة لدخول المنظمات الأجنبية في أمر رعاية هذه اللغات.

٤-٣ بؤادر التدخل الأجنبي الجديد:

لن نتوقف محاولات الإمبريالية في السعي للتدخل في السياسات اللسانية للدول كمدخل لإستمرار إستغلال مواردها. فمعرفة التركيبة اللسانية تعدُّ من أهم المداخل

للتعرف علي الشعوب وبنياتها وبالتالي التعرف علي كيفية إختراقها. (Abdelhay, Abu Manga, Miller 2017.)

من بؤادر التدخل الاجنبي في رسم السياسة اللسانية في السودان دخول المعهد الصيفي للسنيات (Summer Institute Of Linguistics (SIL) في السودان في ١٩٧٤م. وهذا المعهد أسسه الاسقف الامريكي كامبيرون تاونسند عام ١٩٣٤م وهو منظمة لا ربحية شعارها مساهمون في تطوير اللغات واللهجات المحلية. تقوم هذه المنظمة بتنظيم دورات صيفية في عدد من دول العالم بهدف وصف اللغات المحلية غير المكتوبة وترجمة الكتاب المقدس الى هذه اللغات. ولكن هذه المنظمة إرتبط اسمها بالإمبريالية وأتهمت بعلاقة مشبوهة بالمخابرات الأمريكية وتم طردها في سبعينيات القرن السابق من عدد من دول أمريكا الجنوبية ووجهت لها الإتهامات التالية:

١. تورط في علاقات مع المخابرات الأمريكية.
٢. تدريب مواطني هذه الدولة علي حرب العصابات تحت ستار مراكزها المجهزة تجهيزاً لوجستياً عالي الجودة والتي تمتلك طائراتها ومطاراتها الخاصة.
٣. الدخول في تجارة الذهب والزمرد والمخدرات في الدول التي عملت بها.
٤. إجبار مواطني هذه الدول علي تحديد النسل.
٥. مساعدة الباحثين الأمريكيين في مجال النفط بمدعم بالمعلومات.

٦. إحتقار الثقافات المحليّة وطمسها بدلاً من حمايتها كما تزعم شعاراتهم.
٧. خلق حروب وهميّة بين طوائف المسيحيين.

حاول المعهد نفي هذه الإتهامات ولكنها تبقي دواعي قويّة للحذر في التعامل معه فاللغة هي خط الدفاع الأول للأمن الثقافيّ الذي يعتبر جزء لا يتجزأ من الأمن القوميّ.(المسدي ٢٠١٤). الجدير بالذكر أنّ المعهد ما زال لديه نشاطات في السودان. فبعد أن تمّ إيقاف نشاطه في جنوب السودان إنتقل للعمل في الشمال وتبيّ الإهتمام بمحو الأميّة وسط أبناء الجنوب الموجودين في الشمال. ولأنه لا يستطيع العمل بحريّة كما في الجنوب فقد إنتهج سياسة العمل بعيداً عن الأضواء (low profile). وتحت ستار برنامج ورشة السودان (Sudan Workshop Program) ظل يدير ورش لكل مجموعة علي حدة لكتابة لغتها وترجمة الإنجيل لهذه اللغة. ثم تعمّق عمل المعهد لأكثر مما هو ظاهر للعيان تحت مظلة الكنيسة الاسقفية السودانية (Sudanese Episcopal Church). وانتقل عمله من اللاجئين المسيحيين الي المواطنين غير المسيحيين من قبائل النوبة وقبائل شمال بحر الغزال وبعض القبائل المسلمة كالבجة والفور والانقسنا والزغاوة. (Abdelhay, Abu Manga, Miller 2017.)

ظل عمل هذه المنظّمة مستمراً تحت مراقبة الأمن الوطنيّ السودانيّ مما إضطرّ بعض العاملين بها مثل السيدة (Leona Gilley) لإقامة علاقات ببعض المؤسسات السودانية في الخرطوم وقامت بتدريس بعض المقررات في معهد الدراسات

الافروآسيويّة بجامعة الخرطوم. وكذلك سجلّ بعض العاملين بالمعهد الصيفي في برامج في نفس المعهد وكل ذلك ليستمر عملهم في رعاية اللغات المحليّة وكتابتها كما يزعمون.

بالإضافة لعمل المنظمات الاجنبيّة بالمعهد الصيفي للسنيّات يعدّ البحث العلميّ الأجنبيّ في مجال السياسة اللسنّيّة الوطنيّة أيضا من أخطر المداخل. فمن جهة لا يؤمن جانب تمويل ورعاية هذه البحوث ومن جهة لا تؤمن توصيّاتها التي تأخذ الطابع العلميّ مغلّفة لسياسات تفرقة بين أبناء الوطن الواحد.

الخاتمة والنتائج

من هذا السرد التاريخيّ نخلص إلى أن السياسة اللسنّيّة في السودان سعت جاهدة للتوطين ولكن ظلت دائماً متأثرة بسياسة المستعمر ولذلك كانت دائماً مخيبة لأمال الشعب السودانيّ الموحد. فعندما منع المستعمر العربيّة في الجنوب إستمرت لغة التواصل الأولى فيه وعندما إختارت حكومة ما بعد الإستقلال العربيّة كلغة رسمية قوبلت بعدم رضا من الجانب الجنوبيّ. وفي فترة حكم نميري ظلت العربيّة اللغة الرسميّة فإستمرت الحرب في الجنوب كرد فعل لسيطرة الشمال السياسيّة والثقافيّة. أبقت حكومة الديمقراطية علي اللغة العربيّة كلغة رسميّة مع وضع خاص للإنجليزيّة في التعليم في الجنوب. إستمرت الحرب ونتيجة لفترة الجفاف والتصحر أدّت الهجرات لزيادة في إنتشار العربيّة. مع تولي الإسلاميين للسلطة ظلت العربيّة اللغة الرسميّة ولم يعد هناك وضع خاص للإنجليزيّة وظلت العربيّة في

إنتشار متوسع في الجنوب مع زيادة في القلق الجنوبيّ مما تسبب في رد فعل مضاد للتعريب، ثم ضم المجلس القومي للتخطيط اللغويّ لوزارة التربية منذ عام ١٩٩٧م ولكن لم يكن لديه دور فاعل في السياسة والتخطيط اللسنيّ في السودان وهكذا يستمر وضع هذه السياسة في عدم ثبات وعدم موضوعيّة وعلميّة إلى يومنا هذا.

التوصيات:

١. الإستمرار في الاهتمام باللغة العربيّة كلغة موحّدة لمعظم سكان السودان.
٢. منهجة التعريب قبل تطبيقه في نظام التعليم.
٣. الإهتمام باللغات المحليّة بصورة رسميّة وجادّة.
٤. تفعيل دور المجلس القومي للتخطيط اللغويّ.
٥. الحذر في التعامل مع المنظمات الأجنبية العاملة في مجال اللغات المحليّة.
٦. الحذر من مدّ الباحثين الأجانب بمعلومات عن التركيبة اللسانية في السودان.
٧. رعاية البحث العلميّ الوطنيّ في مجال السياسة والتخطيط اللسنيّ بجديّة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. بشير، محمد عمر، تطور التعليم في السودان (١٨٩٨-١٩٥٦). (١٩٨٣م)
ترجمة هزي رياض، محمد سليمان، عبدالله الحسن، الجنيد علي عمر، دار
الجيل لبنان ومكتبة خليفة عطية الخرطوم السودان.
٢. بن نجي، أيمن الطيب (٢٠١٧م)، التخطيط والسياسة اللغوية وابرز
عوائقها في الوطن العربي، المؤتمر العالمي للدراسات العربية والثقافية
الاسلامية، كولالمبور، ماليزيا.
٣. خالد، منصور (٢٠١٢)، انفصال الجنوب .. زلزال الشرق الأوسط وشمال
أفريقيا .. ايدولوجيات ام عقائد، دارمدراك الخرطوم، السودان.
٤. دربال، بلال (٢٠١٤)، السياسة اللغوية المفهوم والآلية، مجلة المجد،
ابحث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، الجزائر.
٥. عاجب. محمد الفاروق (٢٠١٣)، القرار السياسي وأثره في الأمن اللغوي،
المؤتمر الدولي الثاني للغة العربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

٦. عبدالرحمن، طالب (١٤٢٧هـ)، العربية تواجه التحديات، كتاب الأمة، قطر.
٧. علي، ابتسام علي عيسى (٢٠٠٢م)، السياسات اللغوية في السودان في الفترة (١٩٨٩-١٩٩٩)، اطروحة ماجستير جامعة الخرطوم.
٨. كالفي، لويس جان (٢٠٠٨م)، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ترجمة د. حسن حمزة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان.
٩. الكد، خالد حسين (٢٠١١م)، الأفندية ومفاهيم القومية في السودان، ترجمة محمد عثمان مكي العجيل، مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، الخرطوم، السودان.
١٠. كولماس، فلوريان (٢٠٠٠)، اللغة والاقتصاد، ترجمة احمد عوض، راجعه عبدالسلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.
١١. المسدي، عبدالسلام (٢٠١٤م)، الهوية العربية والأمن اللغوي دراسة وتوثيق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان.

ثانيا: المراجع الاجنبية:

1. Abdelhay, A.K (2007), **The politics of language planning in the Sudan: The case of Nivasha language policy**, Thesis presented for

- the degree of Doctor of philosophy in the Department of Linguistics and English Language, University of Edinburgh U.K.
2. Crystal, D (2000) **Language Death**, Cambridge University Presse, Cambridge, U.K.
 3. Gadelii, K.E (1999), **Language planning: theory and practice (Evaluation of Language planning: cases word wide)**, UNESCO.
 4. Khalid M. (2003), **War and peace in Sudan (A Tale of two countries)**, keganpaul, London, U.K, (1989).
 5. Miller. C. (1989) **Langues et identités in Le Soudan contemporain**, P 87-112, M. Lavergne Paris, franc.
 6. Miller. C (2009) **La situation linguistique au Soudan évolution et enjeux**, cycle des conférences du CEDEJ Khartoum (2007-2008), Dar A 339, Khartoum, Soudan.
 7. Miller. C (2009), **Langue vernaculaire et aménagement linguistique au Soudan**, P 141-160, CNRS centre Jacques Berques, Rabat, Maroc.
 8. Rousseau, L.J (2005), **Elaboration et mise en œuvre des politiques linguistique**, séminaire Francophonie-Russo phonie sur les politiques linguistiques, saint Petersburg Russie.

9. Quedraogo, R.M (2000), **Planification et politiques linguistiques dans certains pays de L'Afrique de l'OUEST**, UNESCO.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

1. <http://www.axl.cefanelaval.ca/afrique/soudan.htm>.
2. <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00150438>
Catherine Miller, **Language, identities and ideologies – a new era for Sudan**, submitted on 30 May 2007.
3. <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01410901> Ashraf Abd Elhay, Al. Amin Abu Manga, Catherine Miller, **Language policy and planning in Sudan from local vernacular to national languages**. Submitted on 18 Feb 2017.
4. <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01544597>,
Catherine Miller, **Language and ethnic statistics in 20th century Sudanese censuses and surveys**, Submitted on 23 Jun 2017.
5. <http://www.immi.se/inter-cultural/nr3/bakmand.htm>. Bente Bakmand. National language planning.
6. <http://www.lwan7.com/t516.html>.

7. [http:// www. sudaress. Com/ sudanile/ 451](http://www.sudaress.Com/sudanile/451) الوضع اللغويّ المثاليّ
للسودان ما بعد الحرب بقلم د/عادل الشيخ عبدالله / كوالالمبور.
8. [Http:// en- wikipedia. org/ wiki / language planning.](Http://en-wikipedia.org/wiki/language_planning)

